

Distr.: General
9 December 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤ - ١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠:
المساواة بين الجنسين، والتنمية، والسلام في القرن
الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية
والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام
الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من المنظمة النسوية للتنمية وبناء القدرات (لبنة)، منظمة غير
حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يُعمم وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس

الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

230113 150113 12-63978 (A)



[الأصل: بالعربية]

بيان

المنظمة النسوية للتنمية وبناء القدرات (لبنة)

يسر المنظمة أن تواصل مشاركتها في اجتماعات لجنة وضع المرأة في دورتها السابعة والخمسين الخاصة بمكافحة جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، لأن هذه المهمة تدخل في صميم عملها، إذ هي منظمة غير حكومية طوعية وغير ربحية، أنشئت في عام ٢٠٠٤، وتستهدف بناء قدرات المرأة في جميع المجالات السياسية والحقوقية والاجتماعية والاقتصادية. وتستهدف المنظمة مناطق النزاعات والحروب، وتعمل لتحقيق كرامة المرأة وإنسانيتها لتكون مشاركة ومواكبة لتطورات المجتمع، على نحو يكسب المرأة المزيد من الثقة بالنفس.

والمنظمة عضو في شبكة المنظمات الوطنية العاملة في مجال مكافحة العنف ضد المرأة والطفل، وتعتمد في تنفيذ مشروعاتها على قاعدة عريضة من المتطوعين تعمل على مستوى القواعد في المجتمعات والقرى والأحياء، في إطار ما يُسمى بمجموعات لبنة. وقد عملت المنظمة وفق استراتيجيتها الأولى في الولايات الجنوبية (قبل الانفصال).

أما على الصعيد الميداني، فتعمل المنظمة حالياً في بعض مناطق البروتكول (ولاية النيل الأزرق، في محليات التضامن، والروصيرص، والدمازين، والكرمك، وقيان، وباو؛ وجنوب كردفان، في محليات الريف الشرقي، والدلنج، وكادقلي، وبابنوسة، والمجلد). وتعمل المنظمة أيضاً في مناطق العودة الطوعية والمجتمعات المضيفة، وفي ولاية وسط دارفور. بمحليات أزووم، ونرتي، ووادي صالح، وروكرو، ومومو، وروماتاز، ومعسكر الحميدية. بمدينة زالنحي، وجميعها قرى عودة طوعية ومناطق نزوح وفقرة؛ وفي شرق السودان في كسلا، والقضارف، والبحر الأحمر.

ومن التحديات التي تواجه جهود مكافحة العنف ضد المرأة التحديات الثقافية. فللتقافة دور مهم في تمكين المرأة، إلا أن هنالك بعض العادات والتقاليد تعتبر نوعاً من أنواع العنف ضد المرأة، ومن الأمثلة على ذلك ختان الإناث وتفضيل الذكور والزواج المبكر في بعض القبائل والمناطق، يضاف إلى ذلك العنف الذي تواجهه المرأة في مناطق النزاعات والحروب، حيث تفقد الأمان والمأوى، وتحمل أعباء رعاية الأبناء.

والفئات المستهدفة والمستفيدون من أنشطة المنظمة هم النساء والأطفال (خاصة اليافعات) في المخيمات ومناطق العودة الطوعية والمجتمعات المضيفة والأحياء الأكثر فقراً والمتضررون من الحرب. وتقدم لهؤلاء المساعدات والخدمات المباشرة والعلاجات وبرامج

التوعية والوقاية. وتستهدف المنظمة رموز المجتمع وقيادات الإدارة الأهلية ورجال الدين من كل الطوائف ببرامج التوعية والتدريب لإشراكهم في قضايا مكافحة العنف ضد النساء والبنات. وبدأ العمل حديثاً مع المعلمين والطلاب (تجربة مدينة زانجي) لإشراك التلاميذ في بناء السلام وعمليات الصلح الاجتماعي بين الأسر.

وفي إطار الأنشطة والبرامج التي تُنفذ بهدف مكافحة العنف ضد المرأة، تُقدم الخدمات التعليمية (تعليم الكبار واليافعين، مكافحة التوقف عن الدراسة، إقامة رياض الأطفال)؛ وتنفذ برامج صحية في مجالات الوقاية والصحة البيئية والتثقيف الصحي والإسعافات الأولية والصحة النفسية. وتُقدم المنظمة خدمات اقتصادية واجتماعية تشمل المشروعات الصغيرة في قطاع الزراعة والإنتاج الحيواني والأعمال اليدوية، ومشروعات زيادة الدخل، ومشروعات مكافحة الفقر، والمساعدات القضائية، والتوعية بالحقوق، والمناصرة، وتقديم المساعدات الفنية للمتضررات.

وفي مجال إقامة الشراكات والتنسيق، تقيم المنظمة علاقات شراكة وتنسيق مع منظمات عالمية ومنظمات وطنية. ومن الجهات التي للمنظمة علاقات شراكة معها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، ووكالة التعاون التقني والإنمائي، ومؤسسة آيكوم AECOM، ومؤسسة خدمات الإغاثة الكاثوليكية. وللمنظمة علاقة شراكة أيضاً مع وزارات ومؤسسات ذات صلة، مثل وزارات الصحة والتعليم والزراعة، ومع مراكز حقوق المرأة (مركز المرأة للسلام والتنمية، ومركز حقوق المرأة)؛ ومع منظمات وطنية (مبادرون، الاتحاد العام للمرأة السودانية، منظمة ريفيدة الصحية، مفوضية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج).

أما الوسائل المستخدمة في مكافحة العنف ضد المرأة فهي تنظيم حلقات العمل المتخصصة والدورات التدريبية والمحاضرات والندوات، واستعمال وسائل الإعلام (إذاعة وتلفزيون، إعلام جماهيري، التوعية المجتمعية، ملصقات، دراما، رسائل مقروءة ومسموعة، رسومات كاريكاتيرية، رياضة جماهيرية (زي رياضي، ملصقات)، وترفق أفلام وثائقية وصور وملصقات للأنشطة في كل موقع مع تقديم نماذج وتجارب ناجحة في هذا المجال (النيل الأزرق وجنوب كردفان ووسط دارفور).

هنالك برامج وآليات ساهمت في تقليل العنف ضد المرأة أو دعم نجاح البرامج الهادفة إلى ذلك، منها تنفيذ السياسات والاستراتيجيات التي تمكن المرأة سياسياً واجتماعياً، وإنشاء وحدة مركزية لمكافحة العنف بوزارة العدل تتعامل مع المنظمة في مجال التوعية والخدمات

القانونية، إضافة إلى إنشاء وحدات وآليات بالولايات والمناطق المعنية. وعالجت المنظمة الكثير من الحالات المتضررة في المجالات الحقوقية والعلاج الخدمي والنفسي. كما تم تكوين شبكة المنظمات العاملة في مجال مكافحة العنف ضد النساء والبنات، وهذه الشبكة نظام أساسي ولوائح، ومنظمة لينة عضو في هذه الشبكة. وتشارك المنظمة في برامج المنظمات العاملة في مجال مكافحة العنف ضد النساء والبنات والتي تستهدف التوعية وبناء القدرات لقيادات المجتمع ورجال الدين واللجان الشعبية القاعدية، وتعمل على تحقيق الاستمرارية في المشروعات الداعمة لمكافحة العنف ضد المرأة من الجهات الرسمية والطوعية. وتشارك المنظمة في قطاعات تدعم المساعدات الفنية والعينية في مجال مكافحة العنف ضد المرأة (قطاع الأمن الغذائي وسبل المعيشة، قطاع الإنعاش المبكر والحلول المستدامة، قطاع المياه والصحة). وقد دخلت المنظمة حديثاً شريكاً في هذه القطاعات واقترحت مشاريع ضمن مجموعة الطلبات الموحدة.

وهنالك نماذج لمشروعات ناجحة استخدمت كل الوسائل التي ذكرت في هذا البيان من شراكة ومناهج مجتمعية وبناء سلام ورسائل ورسومات وملصقات، وقدمت برامج تدريب ومسرحيات باللغات المحلية بولاية النيل الأزرق ستقدم كنماذج عرض بوسائل إعلامية وأفلام نقدمها في الجلسات التي ستطلبها المنظمة لتقديم نماذج عملها. كما سنقدم نماذج لمناطق عمل المنظمة في مجال مكافحة العنف في معسكرات اللاجئين ومناطق العودة الطوعية في ولاية وسط دارفور في ثلاث محليات، والمشاريع هي مزارع جماعية لقبائل مختلفة (ست قبائل)، وذلك في إطار بناء السلام حيث تعمل هذه القبائل حالياً في تعايش سلمي بعد أن مُلكت النساء فيها مزارع (تمكين اقتصادي) واستخدمت فيها وسائل عمل سهلة الاستخدام (مضخات يدوية وصهاريج مياه سهلة الاستخدام ولا تمثل عبئاً على النساء وذلك بمساعدة منظمات عاملة في هذا المجال (الفاو)). وأما نموذج ولاية وسط دارفور ففيه مجموعة نساء من قبائل كانت متنافرة وبعد العودة الطوعية عملت نساؤها في إطار مجموعة (وهي قبائل المساليت، والبرقو، والتاما، والفور، والعرب، والزغاوة). وتعمل هذه المجموعة بالمزارع الجماعية في وادي أزووم، وهي منطقة زراعية خصبة. وتقوم النساء بكل الأعمال الزراعية، وتربط بينهن علاقات اجتماعية مميزة، ويشاركن في المناسبات الاجتماعية والوطنية.

وتعتبر مواسم الزراعة الصيفية والشتوية في موسم الخريف ومواسم الحصاد مواسم احتفالية تشارك فيها الحكومة المحلية التي منحت النساء الأرض بعقود رسمية، وتشارك فيها اللجان الشعبية المحلية في هذه القرى، ورجال الإدارة الأهلية والمنظمات المانحة للمعونات. ومنظمة لينة هي المشرف، وتشارك مجموعاتها في توزيع المعدات والبذور. وتحولت المجموعة

المستفيدة من مجموعة متضررة من الحروب والتنافر إلى مجموعة منتجة نبذت العنف. وستقدم الوسائل التوضيحية التوثيقية أو الفيلم أثناء العرض مع الفريق المشارك في المؤتمر. كما مُلكت النساء في مناطق العودة الطوعية بمدينة زانجي (٥٠ امرأة) مشروع المواقد ذات الكفاءة في استهلاك الوقود، حيث تمت صناعتها محلياً من مواد محلية كنوع من التجارة النسوية، ومشروعات زيادة الدخل وتقليل مشقة الاحتطاب أو نقل حطب الوقود والذي كانت تعاني منه النساء لبعدها المسافات وصعوبة النقل. كما توجد نماذج لمشروعات إشراك تلاميذ المدارس في بناء السلام والمصالحة والتعايش السلمي، كل ذلك بمساعدة عدد من المنظمات الأجنبية (بالتعاون مع منظمة دنش) والوطنية العاملة في الولاية، وسنقدم في جلسات المنظمة أثناء انعقاد المؤتمر نماذج لأفلام وتجارب ناجحة وموثقة من الميدان.

وفي نموذج تجربة جنوب كردفان، هناك مجموعة نساء (٣٠٠) من عدد من القبائل تشمل قبائل النوبة والبقارة والمسيرية والحوازمة، تضررن من الحرب وعانين من العنف نتيجة لبعض التقاليد، مثل الزواج المبكر والقسري لما نسبته ٣٠ في المائة من المجموعة، بالإضافة إلى المجموعة الأخرى التي تضررت من الطلاق الإجمالي نتيجة للتنازع بين القبائل. كما تعرضت مجموعة أخرى للهجر من الأزواج نتيجة للتراخ بين القبائل. وقامت منظمة لبنة باستهداف المجموعة ببرامج توعية شارك فيها مجموعة من القضاة والمحامين والحكومة المحلية، حيث شارك معتمد محلية الكويك في هذا البرنامج والذي تمت فيه معالجة مشاكل المجموعة عن طريق القضاء، كما قدمت معالجات أخرى في مجال تحسين ظروف المعيشة والعمالة. ومن مخرجات هذا النشاط غير المعالجات رفع وعي مجموعات كبيرة استهدفت ٣٠٠٠ فرد من المجتمع شمل النساء والرجال، حيث قدمت برامج التوعية للمعلمين والمعلمات والطالبات ومجالس الآباء والأمهات بالمدارس وكل قيادات المجتمع ومجموعة من ربوات البيوت قدمت لهن المحاضرات من القضاة والمحامين والعاملين بوحدات مكافحة العنف والشرطة المجتمعية. وكانت النتيجة أن شمل البرنامج المتضررات وتمت معالجة مشاكلهن ورفع وعي الفئات الأخرى وعلى رأسها الطالبات أو الفتيات الصغيرات خارج النظام المدرسي. وستقدم نماذج لذات المشروع من قصص لنماذج نجحت التجربة في حل مشاكلهم.

وفي نموذج تجربة النيل الأزرق، وهي إحدى مناطق البروتوكول، استهدفت الأنشطة المجتمع ورجال الشرطة والمسرحيين، في إطار تفعيل الشراكة الرامية إلى مكافحة العنف ضد المرأة، بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. فقد نُظمت حلقات تدريبية للعاملين في المجال الصحي، وتم اختيار مجموعة منهم كمدرسين للمجتمع. كما تم عمل منتديات للشباب والمرأة شاركت فيها مجموعات منظمة لبنة، وشملت الأنشطة التوعية بالحقوق والقوانين التي تكافح العنف ضد المرأة. والوسائل التي

استخدمت لتوعية المجتمعات المحلية والفئات المستهدفة هي الدراما أو المسرحيات باللغة المحلية وحتى البرامج الإذاعية. ومن ذلك يتضح استخدام المنظمة لوسائل متنوعة لرفع الوعي لدى المجموعات والفئات المستهدفة، بما يناسب كل مجتمع وكل نوع من أنواع المشاكل والمعوقات الموجودة به. وما زالت هذه المناطق في النيل الأزرق تحتاج لمزيد من البرامج الصحية والتعليمية وعمل التوعية والخدمات العلاجية. وقدمت المنظمة حالياً مقترحات لقطاعات مختلفة في مجال الخدمات الإنسانية والصحية تستهدف المتضررات من النساء والفتيات في هذه المنطقة.

وانطلاقاً من تجربة المنظمة في مجال مكافحة العنف ضد المرأة، لا بد من توصيات أو معالجات تعين كثيراً في القضاء على العنف ضد المرأة، وتتمثل فيما يلي:

- ضرورة التنسيق بين المنظمات العاملة في هذا المجال للرفع من مستوى العمل؛
- معالجة كافة المعوقات التي تعرقل استمرارية المشروعات التي نجحت في تقليل العنف أو في القضاء عليه، سواء كانت قانونية أو مالية أو فنية؛
- توفير الدعم المالي الرسمي والطوعي لمشروعات مكافحة العنف ضد المرأة؛
- تقييم كل التشريعات على مستوى الدولة والمنظمات لمزيد من التجويد والإصلاح؛
- ضرورة إقامة شبكات تجمع المنظمات العاملة في هذا المجال منعاً للازدواجية؛
- الاستمرار في مشروعات رفع الوعي بالقوانين والتأييد والمناصرة والتمكين؛
- دعم مشروعات التعليم غير النظامي والمجتمعي؛
- إشراك البرلمانيات من كافة المستويات مركزية وولائية ومحلية للمشاركة في مكافحة العنف بتفعيل القوانين واللوائح المنظمة لذلك واعتبارها من الفعاليات المستهدفة بالتدريب؛
- إشراك المراكز الحقوقية للمرأة للتصدي لتعديل القوانين وتفعيلها ومواكبتها لقضايا العنف ضد المرأة؛
- تبادل الخبرات والتجارب وعرض النماذج والتجارب الناجحة في مجال مكافحة العنف على الصعيد الداخلي والخارجي؛
- إجراء الدراسات والبحوث في مجال مكافحة العنف ضد المرأة وتوفير المعلومات التي تعين القائمين على البرنامج على الصعيد الرسمي والمجتمعي.